السياسة الأمريكية تجاه مصر في ظل الثورة

د. رافد احمد محمد امين العاني أ. م. د. عارف محمد خلف البياتي
كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

يجد المتتبع لأنماط سلوك السياسة الخارجية الأمريكية حيال التطورات السياسية التي حصلت ولا تزال تحصل في المنطقة العربية أو ما يسمى بالربيع العربي، بدءاً بتونس ومن ثم مصر وليبيا واليمن والبحرين وانتهاءاً بسورية، وهناك أنماط عديدة ومتباينة من المواقف السياسية وردود الأفعال الأمريكية تجاه كل دولة عربية تتناسب وحسب أهمية هذه الدولة أو تلك لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ونوعية نظامها السياسي وتحالفها أو تقاطعها مع السياسة الأمريكية واتجاهاتها و مصالحها في المنطقة العربية، وانطلاقاً من الرؤية الأمريكية لما كان يجري في الدول العربية من متغيرات سياسية هامة بسقوط الأنظمة السياسية الاستبدادية والفاسدة بفعل الثورات الشعبية في تلك الدول عامة وفي مصر بصفة خاصة جاء التحرك الأمريكي ضد نظام الرئيس حسني مبارك، بعد أن أيقنت الإدارة الأمريكية مدى الزخم الهائل للاحتجاجات الشعبية وإصرارها على التغيير السياسي من ناحية وعجز نظام مبارك وضعفه في مواجهة المحتجين من ناحية ثانية، وإدراكا من الأمريكان بأهمية مصر وثقلها السكاني والجيوستراتيجي في المنطقة العربية كحليف استراتيجي ينبغي عدم التفريط به بغض النظر عن من يحكمه من ناحية ثالثة.

وعلى هذا الأساس جاء الاستعداد الأميركي للتخلي عن نظام مبارك ليؤكد حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة تنطلق في سياستها إزاء الدول في ضوء مصالحها الحيوية، وان تاريخ الولايات المتحدة حافل بتخليها عن حلفائها عندما تتطلب مصلحتها ذلك.

ولغرض معرفة الموقف الأمريكي من التطورات السياسية في مصر منذ انطلاق التظاهرات الشعبية يوم ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ونجاحها بخلع الرئيس المصري حسني مبارك والمرحلة الانتقالية التي تمر بها الثورة المصرية، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ذلك من خلال طرح سؤال مركزي هو كيف كانت السياسة الأمريكية حيال مصر في ظل الثورة ؟... ولماذا ؟...

وللإجابة على ذلك تم تناول الموضوع في أربعة محاور وعلى الشكل الأتي:-

أولا: أهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية.

ثانياً: التعامل الأمريكي مع الثورة المصرية.

ثالثاً: إمكانية التأثير الأمريكي على الثورة المصرية.

رابعا: اتجاهات السياسة الأمريكية المستقبلية.

أولاً: أهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية:

لا شك أن مصر كانت ولا تزال تحظى بأهمية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية بوصفها تشكل نقطة حيوية نظراً لموقعها الاستراتيجي وامتلاكها لقناة السويس، الممر الأكبر في الملاحة البحرية في العالم وأن مصر ذات ثقل سياسي كبير في ظل النظام العربي ، ومنذ اللقاء الهام الذي حصل بين الرئيس الأمريكي (فرانكلن دي روزفلت) والملك المصري (فاروق) والملك السعودي (عبد العزيز آل سعود) على ظهر المدمرة الأمريكية (كوينسي) في قناة السويس عام ١٩٤٥ وحتى ألان فأن الولايات المتحدة لم تفقد اهتمامها بمصر وإنما ازدادت اهتماما لكي تصبح مصر إحدى حلفائها في المنطقة العربية[١]، لاسيما بعد أن عملت واشنطن على الحد من نفوذ مصر في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر وإخضاع ذلك للمصالح الأمريكية الإسرائيلية[٢]، ونظراً للثقل البشري الذي تتمتع به مصر أكثر من غيرها وخطورة الدور السياسي الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية والشرق الأوسط على مر التاريخ فإنها أصبحت

حجر الزاوية في خطط الولايات المتحدة والغرب عموماً ووفق حسابات إستراتيجية وسياسية دقيقة تتعامل مع حقائق وثوابت التاريخ والجغرافية[٣].

كما أن الولايات المتحدة تنطلق من سياستها الخارجية دوماً في المحافظة على مصالحها ولا تريد أن تخسر سيطرتها على المنطقة، وفي ظل النظام الدولي الجديد فأن الإدارة الأمريكية تنفرد باتخاذ القرارات وإعادة تنظيم كل القوى والترتيبات بما يكفل مصالحها القومية وعلى الآخرين الإذعان لها [٤].

وطبقاً لهذا المنظور فأن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، فالغالبية العظمى في المنطقة تعد الولايات المتحدة مصدر التهديد الرئيس لمصالحها ، كما أن واشنطن لا تريد حكومات تعبر عن إرادة شعوبها [٥].

وعليه من غير المرجح أن تقدم إدارة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) بالمراهنة على القوى المعارضة أو أن تعمل بنشاط على تعزيز الديمقراطية فهي لن تضحي بمصالحها المادية الأساسية على مذبح حقوق الإنسان وسيادة القانون[٦].

ويأمل اوباما بالعودة إلى الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وان يتم ضمان الأمن والاستقرار للمنطقة ولاسيما دحر التطرف الديني وحماية المصالح الحيوية الامريكية[٧]، ففي دراسة قام بها مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنغز بعنوان "استعادة التوازن" بأنه "ينبغي على الرئيس القادم اوباما اقامة توازن يمكن تحمله مدة اطول ما بين المصالح الامريكية والقيم الامريكية على ضوء الطبيعة غير المستقرة لمنطقة الشرق الاوسط في الوقت الحاضر، وانه يتعين على الولايات المتحدة ان تركز اهتمامها على دعم الجهود في المنطقة هادفة إلى غرس الامل بالمستقبل في نفوس جيل شاب جرار، وصاعد وتقديم الحجج له كي يقاوم الرؤى الظلامية التي ينشرها المتطرفون الدينيون" [٨].

ان المطالبة بتحسين اساليب الحكم والاداء الاقتصادي لا تصدر عن المقرضين والمستثمرين الدوليين فحسب بل وعن النخب المحلية والجمهور الجائع او الغاضب كذلك وهذه المطالبات المتصاعدة هي التي تقرر البيئة التي يتعين على الولايات المتحدة ان تعمل ضمنها لتأمين مصالحها في الشرق الاوسط في السنوات القادمة.

وتذهب هذه الدراسة الى انه ليس للولايات المتحدة بعد الان اختيار ما بين دعم مشاريع الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية او حماية وضع خرافي، فالمنطقة العربية دخلت بالفعل حالة من التحول والانتقال وتملك الولايات المتحدة رهاناً لا لبس فيه في مساعدة شركائها العرب الرئيسيين وفي طليعتهم مصر والمملكة العربية السعودي على تحقيق تحول وانتقال سلس على عدة اصعدة وهي[٩]:-

١- من الاقتصادات الموجهة بشكل محكم الى الاقتصادات المنفتحة على المنافسة المحلية والعالمية النابضة بالحيوية والنشاط.

٢- من الانظمة السياسية التي تجبر مواطنيها على الاختيار ما بين انظمة حكم أوتقراطية الى انظمة سياسية اكثر تنوعاً وانفتاحاً.

٣- من قيادات سياسية هرمة الى جيل جديد قد يثبت او لا يثبت أنه اكثر تنوراً.

وعلى هذا الاساس فأن الولايات المتحدة وفق هذه الرؤية مدعوة الى استخدام ما لديها من ادوات ضغط سياسية واقتصادية للمساعدة على بناء شرق اوسط اكثر استقراراً وازدهاراً وبما يؤمن المصالح الحيوية الامريكية.

وتذكر الدراسة انفة بان المعارضة في مصر تتجلى في سلسة من الإضرابات العمالية المتفرقة وموجة تعبئة شبابية ناهضةً تتشكل ملامحها من خلال مواقع التواصل الاجتماعية على شبكة الانترنيت من قبيل الفيس بوك، فجماعته المؤيدة للاضطرابات العمالية في مدينة المحلة الواقعة على دلتا النيل خلال شهر نيسان ٢٠٠٨ وصل عددها الى ما يزيد عن ٧٠ الف نسمة وهي لا تزال ناشطة الى اليوم[١٠].

وقد استخدمت مواقع التواصل الاجتماعية الفيس بوك للمستخدمين لاغراض سياسية واجتماعية مختلفة ولترويج قضايا عامة كما حصلت كالإضرابات اعلاه عندما قامت اسراء عبد الفتاح بتشكيل مجموعة سمتها (حركة شباب ٦ ابريل) لحشد تأييد العمال المصريين[١١].

وهذه الدراسة تقودنا الى التوصل الى استنتاج مفاده ان الولايات المتحدة باتت تدرك جيداً بأن النظام المصري السابق اصبح غير قادر على تأمين المصالح الامريكية، نظراً لتقدم

الرئيس المخلوع حسني مبارك في السن والامراض التي المت به، ولابد ان يحصل التغيير لذلك كانت هنالك ضغوط امريكية في السنوات الاخيرة على النظام المصري لايجاد بديل والمطالبة بأصلاحات سياسية، غير ان الأمريكان لم يكونوا متوقعين أن يأتي التغيير بهذا الشكل المفاجيء[١٢].

وأن احتجاجات مصر كانت بمثابة زلزال سياسي – وهذا ما وصفته وكالة الاستخبارات الامريكية **C.I.A** – حيث سارعت الإدارة الأميركية الى احتواء مصر بثقلها ومكانتها، وبدأت تخشى فعلاً من خروج مصر عن سيطرتها كما يقول (نعوم تشومسكي) "ان مصر لديها من القوة ما يجعل الولايات المتحدة تخشى من استقلالها ونشر الديموقراطية فيها"[١٣].

وهذا ايضاً ما تؤكده "داليا مجاهد" مستشارة اوباما السابقة للشؤون الاسلامية بان الولايات المتحدة لم تكن تريد الثورة المصرية واخذت وقتاً طويلاً حتى استوعبت ان الامر خرج عن سيطرة مبارك وأصبح في ايدي المتظاهرين وهنا اضطروا الى أن يؤيدوا الشعب، وحتى الان يوجد كثيرون في الولايات المتحدة يرون ان مبارك كان وجوده افضل لتحقيق مصالحها، أذ ان ما حدث كان مفاجئة للجميع ويجب أن نفهم أنه عندما ينادي المصريون بالديمقراطية هذا يقلق الولايات المتحدة ولا يصب في مصلحة اسرائيل[١٤].

ونظراً للاهمية الجيوستراتيجية لمصر لدى الولايات المتحدة كأكبر ثقل سكاني في المنطقة العربية، ولديها قناة السويس كممر مائي مهم تتدفق من خلاله التجارة والنفط من منطقة الخليج العربي الى الولايات المتحدة وأوربا، أذ يسمح بمرور ما يزيد عن ٢ مليون برميل يومياً اي ما يقدر بـ٤.٥ بالمئة من امدادات النفط العالمية، و١٤ بالمئة من امدادت الغاز الطبيعي المسال عبر القناة[١٥]، كذلك فأن الولايات المتحدة لا تدخر اي جهد من اجل عدم التفريط بالموقع المصري بغض النظر عمن يحكم مصر، لا ريب فأن اهمية مصر الاستراتيجية قد ارتفعت لدى الولايات المتحدة بعد الثورة لاسباب مختلفة وهي[١٦]:

١– عامل المفاجأة التي هزت حسني مبارك الرجل الذي جدول اعمال الولايات المتحدة اضافة الى خلفاءه امثال أبنه جمال و عمر سليمان مدير المخابرات المصرية السابق.

٢- الخوف من انتقال فكرة الثورة من مصر الى دول حليفة للولايات المتحدة تمارس الاكراه ضد شعوبها كدول مجلس التعاون للخليج العربي.

٣- خشية الولايات المتحدة من وصول اشخاص او تيارات دينية (الاخوان المسلمين) مثلا الى السلطة في مصر وان تحظى بشعبية وشرعية قد تكون خارجة عن السيطرة الامريكية، وهذا من شأنه يؤدي الى انحسار الهيمنة الامريكية، وبالتالي فان الولايات المتحدة وجدت نفسها في مصيدة حقيقية في ظل عامل المفاجأة من ناحية والاختيار بين الوقوف مع الارادة الشعبية التي قد تعترض على الهيمنة الامريكية من ناحية ثانية، وهذا بدوره انعكس على موقف الولايات المتحدة التي تميز في جانبين[١٧]، فتمثل الجانب الاول بالاستجابة المتأخرة في انتظار نتائج الاحداث، في حين ان الجانب الثاني تمثل في الموقف الامريكي المتأرجح بين دعم النظام او دعم الثورة او الدعوة للحفاظ على النظام واجراء الاصلاحات التي من شأنها تلبية مطالب المحتجين وجعل عملية انتقال السلطة سلمية.

وبناءاً على تلك الاهمية الاستراتيجية لموقع مصر فأن الولايات المتحدة تعاملت مع الثورة المصرية وتطوراتها وفق الاحداث اليومية وبالشكل الذي يؤمن المصالح الامريكية، تبعاً لذلك ولذا عندما ادركت الادارة الاميركية بأن قوة الشارع المصري هي التي طغت على قوة نظام مبارك وبأنه اصبح غير قادر على ضبط الاحتجاجات الشعبية العارمة في جميع مدن مصر والتي انطلقت يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني من عام ٢٠١١ سارعت الولايات المتحدة بالتخلي عن مبارك بعد ان كانت تساعده وتسانده.

ثانياً: التعامل الأمريكي مع الثورة المصرية

تعاملت الولايات المتحدة منذ بداية الثورة المصرية وحسب تطوراتها الميدانية، وقد مر ذلك بمراحل عدة، يمكن تقسيمها الى ما يلي:

المرحلة الاولى (المحافظة على الوضع القائم):

اتسمت المرحلة الاولى التي شكلت في بداية انطلاق الاحتجاجات الشعبية مفاجأة كبيرة للادارة الامريكية بالدعوة الى ضبط النفس وعدم استعمال العنف وهذا واضح من خلال تصريحات المسؤولين الامريكيين بشأن موقف الولايات المتحدة وتقييم الوضع السياسي في مصر بقول وزير الخارجية الاميركية (هيلاري كلينتون) "ان تقييم الادارة الامريكية للوضع هو ان الحكومة المصرية مستقرة وتبحث عن طرق للاستجابة للاحتجاجات المشروعة ولمصالح الشعب المصري "[١٨].

أما الرئيس الاميركي (باراك اوباما) فلم يشر في خطاب حالة الاتحاد امام الكونغرس التي القاها في ٢٠١١/١/٢١ الى احتجاجات مصر، ولكنه تطرق للثورة التي أطاحت بالرئيس التونسي المخلوع (زين العابدين بن علي) بقوله "ان الولايات المتحدة تدعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب"[١٩].

وبالطبع فأن المفاجأة وعدم التمكن من تحديد المواقف للادارة الامريكية من اندلا ع الاحتجاجات الشعبية في مصر وترددها في اتخاذ الموقف الحاسم من نظام مبارك والذي تعامل مع الثورة المصرية بأساليب قمعية كان مثار الانتقاد من صقور المحافظين الجدد وعلى رأسهم (بول وولوفوتيز) الذي دعا واشنطن الى تغيير إستراتيجيتها في المنطقة من دعم الانظمة الدكتاتورية الى مساندة المطالبة بالحرية والديمقراطية ، ويرى (وولوفوتيز) انه لا يمكن الرجوع الى سياسيات الماضي وان ادارة اوباما امامها فرصة ذهبية لاستغلال ما حدث في مصر وتونس لمواجهة اي نشاط للجماعات الاسلامية ومساندة مطالب الثوار بأقامة دولة ديمقراطية مدنية [٢٠].

وفي واقع الامر فان تقدير الموقف الامريكي في هذه المرحلة ينطلق من قناعة امريكية مفادها ان بأستطاعة الحكومة المصرية السيطرة على زمام الامور بأسرع ما يمكن ، وهذا ما تفسره تصريحات المسؤولين الامريكيين اذ عبر السكرتير الصحفي للبيت الابيض (روبرت غيبس) عن امله بان تستجيب الحكومة المصرية لتطلعات الشعب المصري وتواصل الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تحسين الوضع ألمعاشي للمصريين[٢١].

وأضاف غيبس ان مصر حليف قوي للولايات المتحدة ، كما اكد ان واشنطن تراقب الوضع في مصر عن كثب وتؤيد حق المصريين في التجمع والتغيير، اما وزيرة الخارجية الامريكية كلينتون فدعت السلطات المصرية الى عدم أستعمال العنف ضد المتظاهرين، وقالت: "ان امام الحكومة المصرية مهمة لتنفيذ اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية" [٢٢].

اضافة الى ذلك فان نائب الرئيس الامريكي (جون بايدن) وصف الرئيس المصري مبارك بانه حليف في جهود احلال السلام في الشرق الاوسط وقال: "لن اشير اليه على أنه دكتاتور" في حين قال الرئيس الامريكي اوباما: "ان مصر كانت حليفاً لنا في الكثير من القضايا لكن كنت دائماً اقول لمبارك من انهم يسيرون في الاصلاح السياسي والاقتصادي، هو شيء حاسم من اجل استقرار طويل الامد في مصر" ، واضاف ان العنف ليس حلاً للوضع الحالي في مصر وان الاصلاحات السياسية ضرورية بشكل مطلق ، واكد ان ما يحدث في الشوارع هو نتيجة الاحباط المكبوت[٢٣].

ومن المعلوم ان مصر كانت احد حلفاء الولايات المتحدة وقد وعدت في السنوات الاخيرة نتيجة للضغط الامريكي ان يكون نظامها السياسي اكثر انفتاحاً، وعليها ان تعمل باتجاه الاصلاحات الدستورية وهذا يتطلب احداث تغيير في نظام الانتخابات ، ومع الانتقادات الموجهة من قبل جماعة الاخوان المسلمين ومن حركة كفاية فأن هذه التغييرات لم تكن عميقة لكي تكون اكثر ديمقراطية اذ لازال الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يتمسك بالسلطة لوحده[٢٤]، وكانت الانتخابات التشريعية الاخيرة في عام ٢٠١٠ والتي اِتُهِمَت بالتزوير ونتج عنها فوز الحزب الحاكم سبباً مهماً لاحتقان الشارع المصري، حيث اعتقد اغلب المصريين بأن اصواتهم لم تحتسب وان المراقبين المستقلين يقولون أنهم يتوقعون بأن اكثر من ١٠ بالمئة من الناخبين تم حذفهم من الانتخابات.

لا ريب فأن الموقف الامريكي في هذه المرحلة ينم عن تقدير خاطئ للادارة الامريكية عن كيفية التعاطي مع نظام حسني مبارك، ويستند على قناعة مفادها بأنه يمكن المحافظة على نظام مبارك من ناحية وامكانية تلبية مطالب الشعب المصري بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية اخرى، اضافة الى المحافظة على استقرار مصر كونها مهمة

للولايات المتحدة من ناحية ثالثة، وهناك من يعزي التردد الى سببين اولهما: ان مبارك طمأن الادارة الامريكية بأن هذه الاحتجاجات هي عبارة عن (هبة صغيرة سيتم القضاء عليها في ساعات لانها فئة ضالة من المندسين وأصحاب السوابق) وثانيهما: ان اسرائيل وبعض الدول الاخرى رأت ان يبقى مبارك حتى لو سبحت مصر بأنهر من الدماء وهذا ما شدد عليه رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو[٢٥]. وبناءا على ذلك فأن دور الولايات المتحدة الامريكية في هذه المرحلة يتسم بالتريث وعدم التقاطع مع نظام حسني مبارك، اعتقادا من ادارة واشنطن بأن النظام المصري قادرا على حسم الامور لصالحه.

المرحلة الثانية (المطالبة بالاصلاح).

ساهمت المواجهات الدموية بين المحتجين وعناصر الامن المصري التي حصلت يوم ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١ في احداث تغيير جوهري في الموقف الامريكي، وانعطافة هامة عندما استخدمت الادارة الامريكية بعض التعابير في تصريحات مسؤوليها من استخدام (Riots) اي اعمال عنف وشغب الى اضطرابات في مصر.

كما ان وزارة الخارجية الامريكية اصدرت بدورها تحذيراً الى المواطنين الامريكيين من مغبة السفر الى مصر ، في حين ادلى الناطق الرسمي بأسم البيت الابيض تصريحاً الى الصحفيين قائلا: "بناءاً على الاحداث التي ستجري في الايام المقبلة فأنه ستتراجع المساعدات العسكرية التي تعطيها الولايات المتحدة لمصر والتي تقدر بنحو١,٥مليار دولار كل عام"[٢٦].

ومن جهة اخرى دعت وزارة الدفاع الامريكية المؤسسة العسكرية المصرية على ضرورة ضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات، وفي رسالة بُلغت الى وفد عسكري مصري رفيع في واشنطن سرعان ما قطع زيارته عائداً الى مصر، وقال متحدث بأسم وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) العقيد (ديف لابان) ان (الكسندر فيرشبا) مساعد وزير الدفاع الامريكي حث رئيس اركان الجيش المصري الفريق (سامي عنان) الى ضبط النفس [٢٧].

كما ان تعرض بعض الصحفيين المصريين والاجانب للضرب من قبل انصار حسني مبارك ساهم بدوره ايضاً الى تحويل موقف الاعلام الامريكي من موقف موالي للادارة الامريكية الى موقف مؤيد للثورة المصرية[٢٨].

وقد شددت الادارة الامريكية في هذه المرحلة من قلقها من الموقف في مصر بعد ان تصاعدت وتيرة الاحداث فيها، كما شددت على حق الاحتجاج السلمي وعلى تجريم مواجهة المحتجين بالقوة، كذلك فأن الولايات المتحدة جددت دعوتها الى الاصلاح الديمقراطي في مصر من خلال تصريحات الرئيس اوباما بان الولايات المتحدة ستفعل كل ما بوسعها لتحقيق الانتقال الى الديمقراطية بقوله: "نشهد لحظة تغيير استجابة لرغبة الشعب والتاريخ يتشكل في مصر الان"[٢٩].

وفي ظل الظروف المتسارعة التي تشهدها الساحة المصرية والتي اضحت اكثر تعقيداً عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن القومي الامريكي لتقييم رد فعل النظام المصري على الاحتجاجات الغاضبة، حيث اعاد فيه التأكيد على ضرورة الاصلاح السياسي في مصر ، وكرر اوباما في هذا الاجتماع معارضته لاستخدام العنف ودعا السلطات المصرية الى ضبط النفس واحترام حقوق الانسان والقيام بخطوات ملموسة من اجل الاصلاح السياسي في البلد.

وقال المتحدث بأسم الخارجية الامريكية (فيليب كراولي) ان الحكومة المصرية لا يمكنها الاكتفاء بأعادة ترتيب الاوراق، مؤكداً أن كلمات الرئيس حسني مبارك التي تعهد فيها بالاصلاح يجب ان يعقبها عمل ، واضاف كراولي "ان شعب مصر لم يعد يقبل الوضع القائم وأنه يتطلع الى عملية ذات مغزى لدعم اصلاح حقيقي"[٣٠].

وقد تزامنت تصريحات المسؤولين الامريكيين مع الاجراءات التي اتخذها الرئيس حسني مبارك بتعيين اللواء (عمر سليمان) مدير المخابرات المصرية نائباً له وتفويضه صلاحيات رئاسية محدودة واعفاء الحكومة المصرية السابقة برئاسة (احمد نظيف) وتعيين (احمد شفيق) رئيساً للحكومة الجديدة ، فضلا عن اعلان مبارك انه لن يرشح نفسه للانتخابات القادمة في ايلول ٢٠١١ ولم يورث ابنه جمال ، زد على ذلك الاصلاحات السياسية الاخرى ومنها تعديل الدستور والطعن في شرعية الانتخابات المصرية لمجلس الشعب المصري والقضاء على البطالة وغير ذلك، وعندما وجدت الادارة الامريكية ان الاجراءات التي اتخذها مبارك لم تثني الجماهير المصرية الغاضبة واصرارها على المضي في الاحتجاجات حتى النهاية وتنحي حسني مبارك عن الحكم تحركت الولايات المتحدة بمزيد من الضغوط السياسية على نظام مبارك،

حيث دعت وزيرة الخارجية كلينتون الى ما اسمته (تحولاً منظماً بمصر لا يؤدي الى الفراغ في السلطة واعتبرت ان تعيين مبارك لمدير المخابرات المصرية عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية غير كاف)،وطالبت ايضاً بخطة مدروسة تأتي بحكومة ديمقراطية قائمة على المشاركة وشددت على ان بلادها لا تريد ان ترى (استحواذاً على السلطة لا يؤدي الى الديمقراطية في مصر)[٣١].

ومن جانب اخر فقد بعث الرئيس الامريكي اوباما مبعوثاً له وهو (فرانك ويزنر) الى مصر ليبلغ مبارك رسالة مفادها ان عليه الاعداد للانتقال التدريجي للسلطة، وقد تسبب التقرير الذي رفعه (ويزنر) الى الرئيس اوباما بشأن كيفية معالجة الازمة السياسية في مصر خلافاً مع الاخير، والذي كان يرى (ويزنر) فيه توفير مخرج للازمة يتمثل ببقاء مبارك الى نهاية فترته الرئاسية مع مفاوضته تيارات المعارضة واجراء اصلاحات سياسية ملموسة، ولكن ازدياد وتائر الاحتجاجات الشعبية وتفاقمها في جميع انحاء المدن المصرية فرضت على واشنطن العدول عن هذا الخيار الى خيار اخر تمثل في مطالبة حسني مبارك بالرحيل[٣٢]. ويمكن القول ان السياسية الامريكية في هذه المرحلة اتخذت موقفا مغايرا لموقفها في المرحلة الاولى، اذ تميزت بزيادة الضغط على مبارك وتأييد الثوار بعد اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية وفشل مبارك في قمعها.

المرحلة الثالثة: (المطالبة بالرحيل).

عندما خرج الوضع الامني في مصر عن السيطرة بعد ان تصاعدت شدة المواجهات بين المحتجين والقوات الامنية، اصدرت وزارة الخارجية الامريكية اوامرها الى جميع الموظفين الدبلوماسيين الامريكيين من العاملين في سفارتها في القاهرة غير الضروريين وأسرهم بمغادرة مصر، وعلى الصعيد الرسمي طالب اوباما من مبارك بعد ان القى الاخير خطاباً ثانياً اعلن فيه انه لا ينوي الترشح لولاية اخرى ان يبدأ الان انتقالاً للسلطة سلمياً وذا دلالة.

ويلتزم المسؤولين الامريكيين الصمت عند الضغط عليهم حول ما اذا كانت دعوة اوباما لانتقال فوري للسلطة تعني ان الولايات المتحدة تريد تنحي مبارك الان قبل انتخابات الرئاسة المصرية المقررة في ايلول ٢٠١١ [٣٣].

وعلى صعيد اخر فان البيت الابيض ادان العنف الذي وقع في ميدان التحرير بعد ان هاجم موالون لمبارك على معارضين له معتصمين في ساحة التحرير والمطالبين بتنحيه، اذ اعلنت واشنطن قلقها من استعمال العنف قي المظاهرات السلمية[٣٤].

واكد اوباما ان مبارك يدرك ان الوضع القائم لا يمكن ان يستمر ولابد من حدوث تغيير ودعاه لانتقال سلمي ومنظم للسلطة من دون ان يدعوه صراحة الى التنحي[٣٥]، واوضح اوباما انه تحدث مع مبارك معرباً عن ايمانه بأن عملية انتقال سلمية يجب ان تبدأ الان وتشمل كل احزاب المعارضة وتؤدي الى انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل حكومة ديمقراطية[٣٦].

وكأجراء احترازي لضمان سلامة المواطنين الامريكيين المتواجدين في مصر فان وزارة الخارجية الامريكية دعت رعاياها الراغبين في مغادرة الاراضي المصرية الى الالتحاق فوراً بالمطار استعداداً لعملية الاجلاء وحذرت المواطنين الامريكيين من السفر الى مصر.

وعندما ايقنت الادارة الامريكية ان الجماهير المصرية ماضية في اعتصامها حتى رحيل الرئيس المصري مبارك ولكي لا تخرج المبادرة من يدها فانها اوعزت للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ان يتولى زمام الامور في البلاد برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع المصري، لادارة الحكم في مرحلته الانتقالية واعادة الشارع المصري الى الهدوء[٣٧]، لاسيما بعد ان نالت القوات المصرية ثقة الجماهير المصرية طيلة المدة الممتدة من يوم ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ حتى اعلان الرئيس المصري حسني مبارك تخليه عن السلطة مساء يوم ١١ شباط من العام ذاته وتسليمها للمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية، وفي الواقع ان الادارة الامريكية قد حسمت موقفها وترددها من الاحداث في مصر بعد ان ادرك الرئيس اوباما بان ما يحصل في مصر هو ثورة حقيقية وانه لا قبل لقوات الامن او الجيش او حتى الامريكين بالسيطرة عليها، ونقل عنه انه اذا كانت هذه الثورة شعبية فانه يفضل ان يكون في المقدمة لا خلفها، وحتى لا يفلت الزمام وقرر ان يتخلى عن تردده وان يحسم امره[٣٨].

وبناءاً على كل ما تقدم فان السلوك الامريكي حيال الثورة المصرية انطلق من نظرة واقعية فالولايات المتحدة تبحث عن مصالحها الحيوية في ابقاء مصر مستقرة في المرحلة الانتقالية بعد ان ضمنت سيطرة المجلس العسكري على زمام الامور في البلاد.

ثالثاً: امكانية التأثير الامريكي على الثورة المصرية.

لاشك ان ما حصل من تغيير ثوري في مصر بشكل متسارع و حاسم كان محل دهشة العالم الغربي، اذ اصاب المشهد الثوري النظم الغربية كلها بالارتباك بعد ان راهنت مدة طويلة على النظم في المنطقة حفاظاً على استقرار الاوضاع وهو الاستقرار الهش الذي يحقق المصالح الغربية والاسرائيلية في الاساس ، كما ان هذه النظم الغربية طالما راهنت على الاصلاح السياسي التدريجي السلمي مستبعدة ثورات الشعوب[٣٩].

وبالقدر الذي يخص الولايات المتحدة فان حالة الارتباك التي سادت الموقف الامريكي من الثورة المصرية في البداية فانما يعبر عن توجهات السياسة الامريكية والتي تتصف بعدم الوضوح والتردد، وهذا ناجم بالطبع بالبراغماتية التي تضع المصالح الامريكية فوق كل الاعتبارات الاخرى، واذا كانت التدخلات الامريكية اثناء الثورة عبرت عن ردود افعال متناغمة مع تطورات المشهد السياسي على الساحة المصرية وبالاتجاه الذي يظهر المساندة الامريكية لهذه الثورة قبيل حسمها فان امكانية التأثير الامريكي على الثورة ومساراتها قد تكمن في عدة وسائل ضاغطة ولعل من ابرزها ما يأتي:

١- الجانب السياسي: حرص النظام المصري السابق في عهد حسني مبارك منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ على الالتزام الدقيق ببنود هذه الاتفاقية وعدم الاخلال بها ، والتي كان للولايات المتحدة الدور الفاعل في ابرامها والضامن لاستمرارها على مدى السنوات التي تلتها.

وهنالك من يرى ان تلك الاتفاقية قد خدمت اسرائيل كثيراً باخراج مصر من معادلة الصراع العربي- الاسرائيلي عسكرياً وسياسياً باعتبارها تشكل الثقل البشري والعسكري في هذا الصراع، وبهذا الصدد يقول (ستيفن أ. كوك) عضو مجلس العلاقات الخارجية ، من وجهة نظر العديد من المصريين شلت تلك الاتفاقية تماماً قدرات القاهرة مع سماحها لاسرائيل والولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها الاقليمية بدون عوائق وبأحتمائها من خطر قيام حرب مع مصر ، تمكنت اسرائيل من ملئ مستوطنات الضفة الغربية وغزة بمئات الالاف من الاسرائيليين ، ومن

اجتياح لبنان مرتين (في العامين ١٩٨٢و٢٠٠٦) واعلان القدس عاصمة الدولة وقصف العراق وسورية[٤٠].

ولذلك ان اكثر ما يقلق الادارة الامريكية بعد الثورة المصرية هو المساس بهذه الاتفاقية او محاولة الغائها من قبل النظام الجديد ، وعلى هذا الاساس فقد جاء البيان رقم (٤) للمجلس الاعلى للقوات المسلحة ليؤكد على طمأنة الولايات المتحدة واسرائيل بشأن الاتفاقية عندما اعلن عن احترام المعاهدات الاقليمية والدولية التي ابرمت مع الدول[٤١].

وفي دراسة حديثة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء يرى ٤٠ بالمئة من الذين شملهم استطلاع الرأي العام من الاسرائيليين ان الثورة المصرية ستؤثر سلباً على علاقاتها مع اسرائيل، بينما يرى ٥٣ بالمئة من المبحوثين الامريكيين ان النظام القادم سيدعم علاقاته مع اسرائيل ويحترم اتفاقية السلام بين البلدين ، فيما يرى ٢٥ بالمئة ان النظام سيقطع علاقاته مع اسرائيل وقد يمثل تهديداً او خطرا عليه[٤٢].

وعليه من غير المتوقع في ظل الظروف الداخلية والاقليمية والدولية التي تعيشها مصر ان يكون هناك الغاء لاتفاقية كامب ديفيد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في المستقبل المنظور بفعل القيد الامريكي.

والجانب المهم في الموقف السياسي هو الحرص الامريكي على ابقاء مصر كشريك وحليف استراتيجي للولايات المتحدة ، وهذا واضح من خلال ترحيب الرئيس الامريكي اوباما بالتغيير الذي حصل في مصر وان الولايات المتحدة تشدد على ادامة العلاقة مع النظام الجديد فيها، وفي ضوء ذلك من غير المتوقع ان يصل تيار سياسي الى السلطة في مصر يحمل مشروعاً يضر بمصالح الولايات المتحدة، وهذا ما تشير اليه وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون بقولها (نحن لا نريد ان نرى اي حزب سياسي او اي ايديولوجية محاولة اختطاف العملية ، لذلك اعتقد ان هناك ضمانات بنيت في اطار الدستور والقوانين المصرية للتأكد من انها ديمقراطية حقيقية)[٤٣]، ويفهم من هذا التصريح ان الولايات المتحدة ستسعى جاهدة للتحكم في مسار العملية السياسية في مصر من خلال دعم المؤيدين لها من معارضي النظام المصري

السابق والعديد من الاحزاب السياسية ومنظمات اقباط المهجر بحيث تشكل اداة ضغط للادارة الامريكية[٤٤].

وليس ادل على ذلك بقيام السفيرة الامريكية في القاهرة (مارغريت سكوبي) بالاتصال مع المعارض الدكتور محمد البرادعي والتحدث معه كجزء من الانفتاح العلني للولايات المتحدة وتأييداً لنقل السلطة بشكل سلمي في مصر.

وفي واقع الامر فأن التخوف الامريكي بعد التغيير الذي حصل في مصر سيدفع الادارة الامريكية الى تسليط شتى انواع الضغوط السياسية بالاتجاه الذي يؤدي الى وضع عراقيل امام وصول اشخاص الى السلطة في مصر قد يتقاطعون مع مصالح الولايات المتحدة.

٢- الجانب الاقتصادي والعسكري: دأبت الولايات المتحدة منذ اعلان مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية على استخدام المساعدات الاقتصادية كاحدى الادوات التنفيذية المهمة للسياسة الخارجية الامريكية وكوسيلة ضغط مهمة لتأمين انسياق الكثير من حكومات الدول العالم وراء السياسة الامريكية، وفيما يخص الجانب المصري فان المساعدات الاقتصادية التي منحتها الولايات المتحدة، ومنذ توقيع الرئيس المصري الاسبق (محمد انور السادات) على اتفاقية(كامب ديفيد)عام ١٩٧٩مع اسرائيل والتي تقدر بحوالي ٢٥ مليار دولار [٤٥]، كان لها ابلغ الاثر في صياغة العديد من المواقف المصرية التي تخدم اهداف السياسة الامريكية في المنطقة بشكل عام بدءاً من هذه الاتفاقية والحرب على العراق عام ١٩٩١ والموقف المصري من حركة حماس الفلسطينية ، وما يسمى بالدعم المصري للولايات المتحدة في حربها ضد الارهاب وانتهاءاً بالتسهيلات التي قدمها مبارك لامريكا عند احتلالها العراق عام ٢٠٠٣ وغير ذلك من القضايا المصيرية العربية.

لا ريب فأن الولايات المتحدة تقدم لمصر مساعدات بمتوسط سنوي قدره ٢ مليار دولار في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتي بلغت ١.٥٢مليار دولار عام ٢٠١٠ ، وارتفعت الى ١.٥٦ مليار دولار عام ٢٠١١ [٤٦]، وان مثل هذا المساعدات الضخمة تستخدم للضغط على نظام مبارك لتمرير سياسات محددة سلفاً خدمة للمصالح الامريكية في المنطقة، وتحديداً فان هذا الضغط كان يمارس على النظام من حيث حجم الدعم العسكري من

تلك المعونة لادراكها باهمية الجيش بالنسبة للنظام السابق[٤٧]، ان تركيز الولايات المتحدة طوال السنوات الماضية على الشق العسكري من المعونة الاقتصادية قد ساهم بشكل كبير في تحويل العقيدة العسكرية للجيش المصري من العقيدة الشرقية للجيش المصري التي كانت ترتبط بالاتحاد السوفيتي من حيث التسليح والتجهيز الى عقيدة غربية، حيث اضحت اغلب اسلحة الجيش المصري امريكية بالدرجة الاساس وما يرتبط ذلك من قضايا التدريب والخبرات المهنية والمناورات الثنائية المشتركة بين القوات الامريكية والمصرية بين مدة واخرى.

والواقع ان خطورة التأثير الامريكي في هذا المجال يكمن في خلق اعتمادية التسليح المصري على الجانب الامريكي وهذا ما يشكل قيداً مؤثراً على القرار السياسي الخارجي المصري ويجعله اسيراً للادارة الامريكية ومصالحها ليس الا.

واكثر من ذلك ان اغلب القيادات الحالية للمؤسسة العسكرية المصرية ويقف على رأس تلك القيادات رئيس واعضاء المجلس الاعلى للقوات المصرية اصبحت لديهم علاقات متميزة واتصالات مكثفة مع واشنطن بحكم التدريب العسكري والتسليح الامريكي للجيش المصري والعقيدة العسكرية والاتصالات الاستخبارية والعسكرية الامريكية – المصرية[٤٨].

وتسعى الولايات المتحدة الى الابقاء على علاقاتها الوثيقة مع المجلس العسكري بأعتباره الضمانة الاكيدة في مصر من ناحية، وان يكون الضامن للعملية السياسية في المرحلة الانتقالية من ناحية ثانية ، وان يجيد اللعبة السياسية كي لا تنزلق الاوضاع الامنية الى ما لا يحمد عقباه من ناحية ثالثة.

وفي الجانب الاقتصادي اشارت تقارير اجنبية كيف يمكن ان يصبح الوضع الاقتصادي المصري قيدا على الثورة المصرية بما يؤدي الى تعرض مصر الى مزيد من الضغوط الاقتصادية الخارجية، لا سيما بعد ان بلغت ديون مصر الداخلية والخارجية ١٩٠مليار دولار، اي حوالي ٩٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي[٤٩]" وعلى الرغم من اعلان وزير المالية المصري قبول قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٣ مليارات لمصر عند الحاجة بنسبة فائدة قدرها ١.٥ بالمائة [٥٠].

عموما فأن بإمكان الولايات المتحدة ان تضغط على مصر بحجب المساعدات الاقتصادية والعسكرية بتغيير أنماط السلوك السياسي الخارجي المصري بالاتجاه الذي لا يتعارض مع المصالح الامريكية في مصر والمنطقة العربية، وليس ادل على ذلك من الضغوط التي تسلطها الادارة الامريكية على المجلس العسكري المصري، وحثه على اتخاذ خطوات اساسية تتطلب وضع حد للحكم العسكري في مصر، واستخدام كل ما لديها من نفوذ لتشجيع هذا الهدف، بما في ذلك وضع شروط على المساعدات المستقبلية للجيش المصري، فضلا عن الزام المجلس العسكري بوضع جدول زمني لنقل السلطة الى سلطة مدنية منتخبة بحلول منتصف عام ٢٠١٢[٥١].

٣- الجانب الاعلامي: لا شك ان ثورة المعلومات والاتصالات السريعة والشبكة العنكبوتية (الانترنيت) والفيس بوك وتويتر كان لها دور فاعل ومؤثر في تواصل وتنظيم الاحتجاجات للشباب المصري منذ اليوم الاول ولاندلا ع المظاهرات في القاهرة في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١١، ولابد من الاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة بذلت جهود اعلامية كبيرة في الدعم غير المباشر للشباب المصري للقيام بالتظاهر والاعتصام من خلال توفير الوسائل التي ساعدت على جلب النشطاء معاً، وهذا ما اعترفت به وزيرة الخارجية الامريكية هيلاي كلينتون بقولها "لدينا بالطبع العديد من الادوات غير الفيس بوك وتويتر وحتى الاختراعات الامريكية" ، واضافت "نحن فخورون بان هذه الاختراعات الامريكية تساعد على ربط الناس في كل انحاء الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية ووضع جداول من شأنها ان تؤدي الى حياة افضل في مصر"[٥٢]، وتنطلق الرؤية الامريكية في التأثير الاعلامي على الشعب المصري من فكرة مفادها ان الاغلبية الساحقة من الشعب المصري لم تصل الى مرحلة النضوج الايديولوجي والفكري المكتمل، لا سيما وان تلك الاغلبية لا تزال متأثرة بنصف قرن من التجهيل والتجاهل السياسي والثقافي وبالتالي فأن من السهولة بمكان التأثير في الرأي العام المصري لدفعه في الاتجاهات التي تخدم استعادة التأثير السياسي والاقتصادي في صناع القرار في مصر[٥٣].

ومن جانب اخر فأن الولايات المتحدة تمتلك قدرة التأثير الاعلامي داخل مصر من خلال القنوات الفضائية المملوكة للعديد من رموز العلمانية ذوي الارتباطات الاستخبارية مع الدوائر الاستخبارية الامريكية من ناحية، والنشاط الاعلامي لبعض الشخصيات السياسية الذين يتمتعون بقدر يؤثر من الكاريزما الشخصية والمحسوبين على ثورة ٢٥ يناير من حيث التأييد والمشاركة بالنسبة للبعض منهم(٥٤)، وتهدف الولايات المتحدة من استخدام التأثير الاعلامي كأحد الادوات التنفيذية للسياسة الخارجية الامريكية الوسيلة الدعائية الضاغطة على الثورة المصرية لضمان الابقاء على التحالف الاستيراتيجي بين مصر والولايات المتحدة، وهذا ما تسعى اليه ادارة الرئيس الامريكي اوباما بكل ما اوتيت من قوة ونفوذ سياسي واعلامي فاعل ومؤثر.

ولابد من القول هنا ان التصريحات الاعلامية المتواترة التي صدرت من المسؤولين الامريكيين ابان التظاهرات الشعبية المصرية حول عملية انتقال السلطة يكمن تأثيرها في اتجاهين:-

١- ارغام الرئيس المصري مبارك على التنحي عن السلطة بعد فقدان الدعم الامريكي له.
٢- اعطاء زخم للمتظاهرين ورفع سقف مطالبهم من الاصلاح السياسي والدستوري الى المطالبة باسقاط النظام السابق، وقد لاحظنا كيف ان الادارة الامريكية ظلت تدعو الطرفين على التحلي بضبط النفس وعدم اللجوء الى العنف، لينتهي الامر الى محاولة الضغط الاعلامي على مبارك لاجراء عملية انتقال للسلطة بشكل سلس وفوري والتشديد على عبارة (الان) وكأنه يعني قبل فوات الاوان في الوقت ذاته فان الرئيس الامريكي اوباما يوجه خطابه الى المعتصمين من الشباب في ميدان التحرير عبر فيه عن تعاطفه معهم قائلاً لهم(اننا نسمع اصواتكم وان اعتصامكم يلهم الناس حتى هنا في امريكا)(٥٥).

رابعا: اتجاهات السياسة الامريكية المستقبلية:

في ضوء الوضع السياسي الداخلي المصري والذي يتسم بالغموض وعدم والوضوح بعد الثورة المصرية واطالة امد المرحلة الانتقالية وما اسفرت عنه نتائج الانتخابات التشريعية من

فوز التيارات الاسلامية وحصولها على الاكثرية في مجلس الشعب المصري [٥٦]، فان مسارات السياسة الامريكية المحتملة تجاه مصر ستتخذ اشكالاً عدة هي:

١- المسار الاول: استمرار العلاقة التحالفية:

يركز هذا المسار على استمرار السلوك الامريكي تجاه الثورة المصرية انطلاقاً من الحرص الامريكي على ادامة العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر السابقة والتي تتسم بالتحالف وهذا يتم من خلال زوايا عدة هي:-

- الزاوية الاولى: الابقاء على العلاقات الوثيقة مع المؤسسة العسكرية المصرية بوصفها الضمانة الاكيدة لحالة الاستقرار في البلاد وصمام الامان لمنع انجرار الوضع السياسي والامني الى الفوضى وهذا ما يفسر عدم قطع واشنطن المعونة المقدمة الى المؤسسة العسكرية[٥٧].
- الزاوية الثانية: التعامل مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورة المصرية والمراهنة على الشباب المصري الذي ارتبط بالقنوات الثقافية والتعليمية الامريكية وتحاول الولايات المتحدة جذب بعض الشباب ومساعدتهم في تشكيل الاحزاب سراً، علاوة على ذلك فان واشنطن تعمل على تعزيز هذه الاحزاب من خلال وسائل الاعلام الخاص بها لتأمين نسبة نجاح عالية[٥٨].

ولعل دعوة المشير (محمد حسين طنطاوي) رئيس مجلس العسكري المصري الحاكم شباب الثورة عشية الذكرى الاولى لثورة ٢٥ كانون الثاني الى تشكيل حزب سياسي خاص بهم ومتزامناً مع اعلان انهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ ثلاثين عاماً ليصب في هذا الاتجاه[٥٩].

- الزاوية الثالثة: محاولة الولايات المتحدة مواصلة دعمها لبعض الشخصيات المصرية التي لها علاقة وثيقة مع الادارة الامريكية بالترشح الى رئاسة الجمهورية لضمان وصول اشخاص الى هرم السلطة لا يتقاطعون مع المصالح الامريكية على اقل تقدير[٦٠].

- الزاوية الرابعة: القبول الامريكي بنتائج الانتخابات التشريعية والتعامل بواقعية مع فوز التيارات الاسلامية في هذه الانتخابات والمقابلة بالمثل من تلك التيارات وعدم اللجوء الى المواجهة او التقاطع مع السياسة الامريكية.

ان قدرة الولايات المتحدة المحافظة على هذا المسار من عدمه يتوقف على العوامل الاتية:

١- استمرار المجلس العسكري في مصر في الامساك بالسلطة او التخلي عنها في ضوء انعقاد مجلس الشعب المصري، حيث تم تسليمه السلطة التشريعية الى المجلس اما باقي السلطات التنفيذية فهي لا تزال يتحكم بها بانتظار المرحلة القادمة والتي سيتم منها تعديل الدستور واجراء استفتاء او انتخاب رئيس الجمهورية ، وهذا ما صرح به الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) لدى اجتماعه بالمجلس العسكري بانه من المستبعد ان يتنازل المجلس العسكري عن جميع صلاحياته الى الحكومة بعد انتهاء الانتخابات التشريعية[٦١].

٢- مواصلة واشنطن دعمها السياسي والاقتصادي والاعلامي لمصر ما بعد الثورة وبالاتجاه الذي يؤدي الى تقوية القوى الليبرالية والعلمانية لبناء نظام سياسي جديد بالتنافس مع قوى سياسية اخرى لا تلقى هذا القدر من المعونات او ترفضها[٦٢].

٢- المسار الثاني: سياسة الموازنة: ينطلق هذا المسار في ضوء المستجدات التي طرأت على المشهد السياسي بعد الانتخابات التشريعية وفوز التيارات الاسلامية باغلبية المقاعد في مجلس الشعب المصري ، فأن الولايات المتحدة ستلجأ الى التعامل بجدية وواقعية مع ما اسفرت عنها هذه الانتخابات وبما يؤدي الى اعتماد سياسة التوازن مع جميع الحركات السياسية من ناحية ومع المجلس العسكري من ناحية ثانية اي امساك العصا من المنتصف.

ويمكن تفسير هذا الاتجاه من خلال السلوك الامريكي الذي يهدف الى تحقيق التوازن بين المصلحة الامريكية وما يجري في الساحة المصرية من تفاعلات سياسية بشأن تشكيلة النظام السياسي الجديد، فالملاحظ ان رد الفعل كان ضعيفا من قبل الادارة الاميريكية ازاء الاشتباكات التي حصلت ما بين الجيش والاقباط في ماسيبرو، وفي الوقت نفسه فان رد

الفعل الامريكي كان قوياً عندما تكررت المواجهات الدموية بين الجيش والمتظاهرين في ميدان التحرير او ما سميت بالثورة المصرية الثانية، والتي اكدت الولايات المتحدة فيها على ضرورة قيام المجلس العسكري بتسليم السلطة الى المدنيين[٦٣]، ويفهم من السلوك الامريكي هذا ان الادارة الامريكية تحبذ الوقوف على مسافة واحدة من الجميع بين غزل ثورة الشباب المصري والتظاهر بالوقوف الى جانبهم وبين الابقاء على المجلس العسكري قابضاً على زمام الامور.

رد على ذلك فأن الكثير من الشباب المصري الذين اشتركوا في المظاهرات يحاكمون في المحاكم العسكرية وهذا دليل اخرعلى ان الادارة الامريكية تريد اعطاء مشروعية للجيش لا يمكن ان تتراجع عنها لكي تحافظ على مصالحها في مصر بأي شكل من الاشكال.

ان اشد ما يقلق الادارة الامريكية بعد الثورة هو ان موازنة المصالح الامريكية في مواجهة النتائج المحتملة على ارض الواقع قد يشجع الاخوان المسلمين في حالة استلامهم السلطة مع السلفيين المتشددين ان يضعوا نهاية محتملة لمصر كشريك موالي للغرب يمكن الاعتماد عليه، والاثار المترتبة على مثل هذه التطورات لامن اسرائيل والمواجهة التي تلوح في الافق مع ايران كلها عوامل تؤثر على مدى قيام اوباما بفعل ما يمكن فعله للحفاظ على تلك المصالح [٦٤].

ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تحقيق التوازن بين المصلحة الامريكية وما يجري من تفاعلات سياسية في مصر؟ وللاجابة على ذلك يمكن تحقيق ذلك من خلال ما ياتي:

١- حداث تغيير في السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية في ظل تقلص الخيارات امام الولايات المتحدة اذ عليها التعامل مع الواقع الذي يمكن ان تمليه الشعوب الثائرة بوجه الظلم والاستبدا.
٢- الاعتراف الامريكي بالفوز الذي حققته التيارات الاسلامية في الانتخابات التشريعية ومحاولة استقطاب الاطراف الجديدة التي افرزتها الثورة من ناحية وتوطيد العلاقات مع الاطراف القديمة الموالية لها من ناحية ثانية [٦٥].

٣- مدى استعداد التيارات الاسلامية المصرية الى التعامل بواقعية ومرونة والتنازل عن بعض برامجها في ظل المعارضة والتعاون مع الاطياف الاخرى للمكون المصري ويأتي تحول حركة الاخوان المسلمين الى حزب الحرية والعدالة ليصب في هذا الاتجاه.

٤- استعداد الادارة الامريكية للتفاهم مع الحكومة المصرية القادمة وبناء علاقات توازن معها قائمة على المصلحة المشتركة.

٣- المسار الثالث: سياسة المواجهة:

يتمثل هذا المسار في افتراضية حصول تغيير جذري في السياسة الامريكية حيال مصر والتحول من سياسة التحالف او الموازنة الى سياسة التقاطع والمواجهة في حال حدوث تغييرات دراماتيكية مفاجئة في السياسة المصرية بشأن الغاء الاتفاقية المصرية – الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ودعم القضية الفلسطينية والقضايا العربية الاخرى واعادة الدور القومي لمصر.

ويتوقف تحقيق مثل المسار في ضوء عدد من التطورات السياسية وهي:-

١- انهاء دور المجلس العسكري في الهيمنة على مقاليد الامور في مصر بعد اجراء التعديلات الدستورية وانتخاب رئيس للبلاد ، فضلا عن تجميد صلاحيات كبار الضباط واقالتهم من الذين لديهم روابط بالدوائر العسكرية والاستخبارية الامريكية.

٢- قطع الولايات المتحدة المساعدات العسكرية وغير العسكرية التي تبلغ قيمتها الاجمالية ٣ مليارات دولار عن مصر في حال مجيء رئيس امريكي من الحزب الجمهوري وهذا ما صرح به رئيس مجلس النواب السابق (نيوتن غينغرش) وهو احد اركان مرشحي الحزب الجمهوري للرئاسة الامريكية بالتأكيد على اعادة النظر في هذه المساعدات بشكل كامل اذا فاز في البيت الابيض ، وقال غينغرش "انه يشعر بالقلق بشكل خاص حول العنف ضد الاقلية القبطية في مصر بصراحة فان الدرجة التي في الربيع العربي قد تصبح في الربيع ضد المسيحيين وهذا الامر الذي يزعجني كثيراً"[٦٦].

٣- مجئ نظام سياسي جديد في مصر غير مرغوب فيه امريكياً وقد يستدعي من الولايات المتحدة القيام بكل ما من شأنه من اجل عزله واسقاطه بشتى الوسائل الممكنة[٦٧].

٤- حصول تأزم خطير في العلاقات المصرية – الاسرائيلية الى الحد الذي يتم فيه طرد السفير الاسرائيلي من مصر وقطع امداد اسرائيل من الغاز وصولاً الى تجميد او الغاء اتفاقية كامب ديفيد[٦٨].

وفي ضوء استعراض الاتجاهات السياسة الامريكية المستقبلية تجاه مرحلة ما بعد الثورة المصرية فان امكانية استمرار التحالف الامريكي مع مصر تكون ضعيفة في ظل المتغيرات السياسية الحاصلة في المشهد المصري بعد الثورة ورفض حالة التبعية التي كانت سائدة ابان النظام السابق.

اما المسار الثاني فمن المرجح ان تكون سياسة الموازنة هي الامثل للادارة الامريكية للمحافظة على المصالح الامريكية في مصر وفي المنطقة اذا تمكنت من فهم مطالب الشعب المصري الثائر لاسيما ان سياسة التوازن وعدم المواجهة مع امريكا والغرب هي التي ستعتمدها الحكومة المصرية المقبلة، وعليه فان تلك السياسة هي الاوفر حظاً في التطبيق تجاه مصر في

المستقبل المنظور، وفي حالة استلام التيارات الاسلامية لزمام الحكم في مصر فأنه ستحدث تغييرات طفيفة في السياسية المصرية ازاء عدد من القضايا، وليست تغييرات جوهرية لانها لا تستطيع ان تدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

اما المسار الثالث فان اعتماد سياسة المواجهة من قبل الادارة الامريكية تجاه مصر غير مرغوب بها حالياً لانها لا تخدم المصالح الامريكية ولا المصالح المصرية على حد سواء ولذا فان امكانية تطبيقها غير واردة في الامد المنظور.

الخاتمة:

وبناءاً على ما تقدم فان السلوك الامريكي حيال التطورات السياسية في مصر تكشف لنا ان الولايات المتحدة تتعامل مع الانظمة السياسية في العالم وتقوم باسنادها وتتحالف معها في ضوء مدى ما تحققه تلك من فوائد ومزايا لها ، ولكن سرعان ما تتخلى عن تحالفها معها عندما تجد ان المصالح الامريكية قد يصيبها الضرر بشكل غير متوقع ، وسجل الولايات المتحدة حافل بالتخلي عن رؤوساء الانظمة الحليفة والتابعة لها منذ زمن بعيد، وعلى هذا الاساس فان الحرص الامريكي على ابقاء مصر كشريك وحليف للولايات المتحدة دفع الساسة الامريكان الى التعامل بواقعية مع الاحداث اليومية للثورة المصرية والتفاعل مع نتائجها ومسايرة اتجاهاتها بشكل او باخر للمحافظة على مصر والتي تمثل حجر الزاوية في السياسة الامريكية في المنطقة.

واذا كان السلوك الامريكي اثناء الثورة عبارة عن ردود افعال متباينة ومنسجمة مع تطورات المشهد السياسي الذي رفضته الجماهير المصرية الثائرة و بالشكل الذي يوحي المساندة الامريكية لهذه الثورة فان امكانية التأثير الامريكي على اتجاهات هذا المشهد ضمن المرحلة الانتقالية لن تخلو من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية المتواصلة وبالشكل الذي يؤدي الى انبثاق نظام سياسي جديد قي مصر ربما لا يشكل تهديداً للنفوذ الامريكي في المنطقة ان لم يحافظ على مصالحها على اقل تقدير، وهذا ما ستسعى اليه الولايات المتحدة لتأمين مصالحها في مصر والمنطقة عبر سياسة التوزان في العلاقات معها في المرحلة القادمة.

هوامش البحث:

(١) مسعد حجازي ، الادارة الامريكية تؤيد الثورة المصرية في العلن وتلعنها في السر ، انظر ذلك على الرابط:

www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article8 id=58056

(٢) بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة غير المباشرة المتعلقة باسرائيل فانها تنطلق من جانبين اساسيين هما:

ان النظام المصري السابق لم يكن مصدر تهديد لامن اسرائيل بموجب التزامه باتفاقية كامب ديفيد من ناحية وان هذه الاتفاقية والاحكام المنصوص فيها تضمن السلام لاسرائيل بالاضافة الى تصدير الغاز المصري لها باسعار رخيصة من ناحية ثانية

Dr. Badr Hassan el_Shaffee, Egyptian Revolution and USA-Callneges and Horizions'

http://www.sis.gov.eg/VR/34/en/8.htm.

(٣) مسعد حجازي ، مصدر سبق ذكره.

(٤) برهان غليون واخرون ، المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة(مراجعة وتقديم علي محافظة)، ط١، المؤسسة العربية للدراسات النشر ، عمان ٢٠٠٥، ص٢٦.

(٥) حديث مع نعوم تشومسكي ، انظر ذلك على الرابط: www.facebook.com

(٦) فؤاد جرجس اوباما والشرق الاوسط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية (١٥٤) ط١ ابو ظبي ٢٠١٠ ، ص٢٦.

(٧) المصدر نفسه ، ص٢٩.

(٨) ريتشارد. ن. هاس واخرون ، استعادة التوازن (استراتيجية الشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد) ، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتب العربية ، (بيروت،٢٠٠٩) ، ص٢٢١.

(٩) المصدر نفسه ص٢٢١.

(١٠) المصدر نفسه ٢٢١.

(١١) طلبت اسراء من الناس الا يغادروا منازلهم في ذلك اليوم وان لا يذهبوا الى اعمالهم وان لا يشاركوا في اي معاملات مالية مثل البيع والشراء. وقد فوجئت هي نفسها من جحم الاستجابة لمناشدتها اذ انضم الى مجموعتها اكثر من ٧٣,٠٠ الف فرد وتسببت بفوضى كبيرة لقوات الامن الوطني يوم السادس من نيسان ٢٠٠٨، (انظر) جولي سي. هيريك ، الشرق الاوسط المتغير: نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية ، اشراف وتحرير بهجت قرني ، ترجمة د.محمد بدوي. مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص١٩.

(١٢) حديث مع د.سمر دهمش ، انظر ذلك على الرابط:http://www.dostor.org.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) انظر ذلك على الرابط:

http://www. Egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=126579.

(١٥) في عام ٢٠٠٩ قامت ناقلات النفط التي عبرت قناة السويس بنقل حوالي ١.٨ مليون برميل يومياً وهذا القناة لديها القدرة على التعامل مع ٢.٢ برميل من النفط يومياً. انظر:

US Aid Audit of US Aid / Egypt's Democracy and Government Activities (Audit Report No.6.263-10-001-p) October, 2009, 27.

(١٦) انظر:Dr.Badr Hassan el-shaffee , opcit.

(١٧) انظر: lbid.

(١٨) انظر ذلك على الرابط:

http://www.JPnews_sy.com/ar/news.php?id

(١٩) انظر: lbid.

(٢٠) رؤية مراكز الابحاث الامريكية لمستقبل مصر بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٦)، ٦ اكتوبر ٢٠١١.

(٢١) انظر: تطورات الموقف الامريكي عن احداث مصر منذ بداية الثورة المصرية الشعبية وذلك على الرابط:

http://www.JPnews_sy.com/ar.php?id=19166.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) انظر:

Dan Murphy , Egypt vote shows unease with democracy ,Global studies , middle east , twelfth edition published by McGrew-Hill companies , Newyork 2009, p205.

(٢٥) د. عبد الله الاشعل ، حقيقة الموقف الامريكي والصهيوني من الثورة المصرية انظر ذلك على الرابط:

http://www.magmj.com/index.jsp?inc=58nd=730t

(٢٦) تطورات الموقف الامريكي عن احداث مصر ، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) الصدر نفسه.

(٢٨) د. سمر دهمش ، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم ١٠ \ ٢ \ ٢٠١١.

(٣٠) تطورات الموقف الامريكي عن احداث مصر ، مصدر سبق ذكره.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) علي محمد ال شاهر ، قراءة من الموقف الامريكي من الثورة المصرية ، انظر ذلك على الرابط:

http://Islamtoday.net/nawafeth/artshow-41-146358.htm.

(٣٣) تطورات الموقف الامريكي عن احداث مصر ، مصدر سبق ذكره.

(٣٤) اطلق على تلك المواجهة بتاريخ ٢ شباط ٢٠١١ بمعركة الجمال بعد ان وصل ميدان التحرير حوالي ٥٠ الف من البلطجية حيث استخدم الموالون لمبارك العديد من الجمال والخيول متسلحين بالعصي والسيوف والسككاين ومندفعين باتجاه الحشود المصرية من الشباب المصري في ميدان التحرير وادى ذلك الى قتل واصابة العديد من المحتجين المصريين، انظر ذلك على الرابط:

Dr.Badr Hassan el-Shaffee , oacit.

(٣٥) تطورات الموقف الامريكي عن احداث مصر ، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) علي محمد ال شاهر ، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) مسعد حجازي ، مصدر سبق ذكره.

(٣٩) نادية محمود مصطفى، السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تاثير الابعاد الخارجية في كتاب الربيع العربي الى اين ؟(توفيق المديني واخرون)، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٤٣.

(٤٠) توفيق المديني ، ربيع الثورات الديمقراطية العربية ، مجلة المستقبل العربي. السنة٣٣ ، العدد ٣٨٦(نيسان ، ابريل ، ٢٠١١) ، ص١٢٨ ,

(٤١) قناة الجزيرة الفضائية ، مساء يوم ٢٠١١/٢/١١.

(٤٢) نقلاً عن محمود حسونة ، دراسة: ثورة مصر تحدث هلعاً وارتباكاً لدى الاسرائيليين وذلك على الرابط:

www.al_mashhad.com/articles/7665.aspx.

(٤٣) انظر ذلك على الرابط:

http://www.onislam.net/english/new/africa/45/236.

(٤٤) د. خالد صقر ، التأثير الامريكي في السياسة المصرية: تحديات مصر بعد الثورة انظر ذلك على الربط:

www.alaser.ws/articles/view/1480/.

(٤٥) وهناك احصاءات اخرى تشير الى ان الولايات المتحدة قدمت مساعدات الى مصر منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٧ تقدر بـ ٤٥.٦٦٩.٤ مليار دولار منها ٢٢.٣٥٣.٥ مليار دولار في الجانب العسكري و ٢٣.٢٨٨.٦ مليار دولار في الجانب الاقتصادي. انظر ذلك على الرابط:

Egypt in Transition [PDF].

www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL 330033.pdf.

(٤٦) انظر: libd.

(٤٧) د.خالد صقر ، مصدر سبق ذكره.

(٤٨) علي محمد ال شاهر ، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) انظر: US Aid Audit of US Aid , opcit.

(٥٠) كما اعلنت السعودية تقديم مساعدة الى اقتصاد مصر قدرها ٤ مليارات دولار في اشكال متنوعة اعقاب اعلان اوباما تقديم الولايات المتحدة مليار دولار كمساعدة، وقبلت الحكومة المصرية مساعدات اقتصادية من دول الخليج قدرها ٣ مليارات دولار و ١٠ مليارات دولار من الاستثمارات من قطر.

انظر: US Aid , Audit of US Aid , opcit.

وكذلك: نادية محمود مصطفى ، مصدر سبق ذكره ص[٢٥١] ص[٢٥٢].

(٥١) انظر:

Barack Obama faces stark choices about US policy an Egypt-UTV. http://www.u.tv/news/Barack_Obama_faces_starck_choices_about_US/

(٥٢) انظر ذلك على الرابط: http://www.onislam.net

(٥٣) د. خالد صقر مصدر سبق ذكره.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٤) نقلاً عن سليم نصر الرقعي ، سر الموقف الامريكي من ثورة الشارع المصري انظر ذلك على الرابط:

www.ahewar.orj/debat/show.art.asp?aid=244248.

(٥٦) تم اعلان نتائج الانتخابات لمجلس الشعب المصري حيث حصل حزب الحرية والعدالة على(١٢٧) مقعداً وحزب النور على (٩٦) مقعداً ، وحزب الوفد على (٣٦) مقعداً كما اصدر المجلس العسكري امر بتعيين ١٠ نواب من بينهم ٤ اقباط، قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم ٢٠١٢/١/٢١

(٥٧) انظر: Dr.Badr Hassan el-shaffee , opcit.

(٥٨) انظر: lbid.

(٥٩) قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم ٢٠١٢/١/٢٤.

(٦٠) انظر:Dr.Badr Hassan el-shaffee , opcit.

(٦١) قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم ٢٠١٢/١/١٢.

(٦٢) نادية محمود مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٥.

(٦٣) بلغ عدد الذين قتلوا في ميدان التحرير من قبل القوات الامنية المصرية اكثر من ٣٥ قتيلاً ومئات الجرحى، قناة الجزيرة الفضائية ، مساء يوم ٢٠١١/١١/٢١.

(٦٤) انظر: Barack Obama faces stark choices about US policy an Egypt, opcit.

(٦٥) انظر: Dr.Badr Hassan el-shaffee , opcit.

(٦٦) انظر: Barack Obama faces stark choices about US policy an Egypt, opcit.

(٦٧) اصدرت مؤسسة بيت الحرية في واشنطن كتاب بعنوان (كيفية الفوز بالحرية) يتضمن ٦٧ طريقة لقلب نظم الحكم بطريقة سلمية من خلال منظمات المجتمع المدني بتكتيكات المقاطعة والمظاهرات الكبرى وتعطيل المرور والاضرابات والعصيان المدني وقد عرض هذا الكتاب من قبل السفير مارك بالمر امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي عام ٢٠٠٦.

وللتفاصيل راجع: Dr.Badr Hassan el-shaffee , opcit

(٦٨) قيام اسرائيل بقتل خمسة من قوات الشرطة المصرية على الجانب المصري من الحدود بتاريخ ١٨ اب ٢٠١١ وهذا ما اثار توتراً بين الجانبين وطالبت الحكومة المصرية من اسرائيل بالاعتذار وتقديم التعويضات ، اضافة الى قيام الالاف من المصريين بالتظاهر امام السفارة الاسرائيلية في القاهرة وقاموا بأحراق العلم الاسرائيلي والمطالبة بطرد السفير من القاهرة. انظر: Egypt in transition , opcit.